

بريطانيا واستبدال السلطان سعيد بن تيمور (1959-1970م):**دراسة في الوثائق البريطانية**

ثابت غازي العمري*

تاريخ الاستلام 2019/10/17

تاريخ القبول 2019/12/30

ملخص

يسلط هذا البحث الضوء على فكرة استبدال السلطان سعيد بن تيمور (1932- 1970)، والتي استمرت من عام 1959 إلى عام 1970. ويركز على المناقشات التي دارت بين المسؤولين البريطانيين بشأن استبداله وصولاً إلى قرار الحكومة البريطانية باستبداله في 23 تموز 1970.

اتسمت عُمان في عهد السلطان سعيد بن تيمور بالتأخر والتخلف في المجالات كافة، ونتيجة لرفضه إحداث أي تغيير في سبيل تطوير البلاد وازدهارها، وعجزه عن تلبية مطالب شعبه واحتياجاته، إضافة إلى ثورات العُمانيين عليه أن أصبح عرشه مهدداً، والأوضاع في دولته غير مستقرة.

كانت الحكومة البريطانية ترغب في تأمين وحفظ مصالحها مستقبلاً في السلطنة، وذلك لأنها أعلنت عن نيتها في الانسحاب من دول الخليج العربي في نهاية عام 1971. ومن أجل تحقيق هذه الغاية أرادت قبل مغادرتها أن تكون السلطنة مستقرة، والحاكم فيها قوياً، وقادراً على إحداث التطور والتغيير، وحفظ تلك المصالح. وهو الأمر الذي لم تجده في السلطان سعيد بن تيمور، وإنما رأته لاحقاً في ابنه السلطان قابوس.

الكلمات المفتاحية: سعيد بن تيمور، قابوس، الحكومة البريطانية، عُمان، استبدال السلطان.

تمهيد

يُعدّ السلطان سعيد بن تيمور⁽¹⁾ من سلاطين أسرة اليوسعيد الذين حكموا عُمان لمدة طويلة امتدت من عام 1932 حتى عام 1970. وقد شهدت سلطنة مسقط وعُمان في عهده أحداثاً تاريخيةً متعددةً كان أبرزها ثورة الإمام غالب بن علي الهنائي⁽²⁾ التي كادت تؤدي إلى نهاية

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2020.

* قسم التاريخ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

حكم أسرة البوسعيد في عُمان لولا تدخل الحكومة البريطانية، وتقديمها المساعدات المالية والعسكرية للسلطان.

عاش الشعب العُماني في ظل حكم السلطان سعيد حياةً بعيدةً عن التطور وال عمران، فقد حكم السلطان البلاد حكماً فردياً، وأحاط نفسه بمجموعة من الولاة والموظفين الذين كانوا في غالبيتهم غير مؤهلين أو أكفيا، ولم يكن لديهم أية صلاحيات باتخاذ أي إجراءات أو قرارات من غير موافقته. كما حرم الشعب العُماني من أي تطور في مجال الخدمات الأساسية والعامّة كالـتعليم، والصحة، والمواصلات، وال عمران. ومما زاد الأمر سوءاً انـعزاله عن شعبه وابتعاده عن العاصمة مسقط، ليقيم منذ العام 1958 في مدينة صلالة التي تبعد عن العاصمة حوالي 871 كيلو متراً.

فرض السلطان قيوداً قاسيةً على شعبه، فمنعهم من التنقل داخل السلطنة نفسها، وكان التنقل من بلدة إلى أخرى يحتاج إلى موافقة خاصة منه، وكان الحصول على هذه الموافقة أمراً شبه مستحيل. أما السفر إلى الخارج فلم يسمح به إلا إلى الهند وباكستان، ومن يستطيع أن يفرّ خارج البلاد فلا عودة له، والذي يسمح له بالسفر لا يسمح له بالعودة أيضاً، ويمنع عليه اصطحاب زوجته وأولاده⁽³⁾. وإلى جانب منع السفر منع شعبه من بناء منازل من اللبن، ومنع التدخين، واقتناء الكتب، وحتى وضع النظارات الشمسية، وغيرها حتى أُطلق على السلطنة في ذلك الوقت بلد الممنوعات⁽⁴⁾.

حاولت الحكومة البريطانية إزاء هذه الأوضاع الضغط على السلطان لتخفيف القيود على شعبه، وإجراء تغيير في نظامه الإداري، وجعله أكثر فعالية، وإدماج الشباب العُماني فيه بعد تدريبهم وتأهيلهم، إلا أنه كان يرفض دائماً متعذراً بنقص الأموال التي لم تأت إلا بعد اكتشاف النفط وتصديره⁽⁵⁾، وهو الأمر الذي أدى إلى تأخر البلاد، ودفع معظم الشباب العُماني إلى الهجرة إلى دول الجوار التي أخذت تشق طريقها نحو التطور، وتوفير الخدمات والرفاه لشعوبها.

لم يُقم السلطان سعيد علاقات دبلوماسية أو اقتصادية مع الدول العربية، ولم يزر أي دولة عربية، ولم يلتق في عهده إلا مع شيخي أبوظبي والكويت. وفي الوقت الذي لم يكن فيه للسلطان علاقات دولية قوية سوى مع المملكة المتحدة، فإنه رفض الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة، والوكالات التابعة لها، والجامعة العربية أو أي هيئة أو منظمة دولية أخرى. كما رفض السماح للجان، ووفود هيئة الأمم المتحدة، والجامعة العربية، والإعلاميين بالدخول إلى أراضيه⁽⁶⁾.

يعدّ السلطان سعيد واحداً من سلسلة طويلة من سلاطين عُمان الذين اعتمدوا بشكل شبه كلي على الدعم والمساعدة من الحكومة البريطانية في تثبيت حكمهم، وفرض سيطرتهم على الشعب العُماني، وفي مواجهة التحديات على المستويين الداخلي والخارجي. وفي هذا الشأن

عقدت الحكومة البريطانية عدة معاهدات مع السلطان كانت في جُلها تحقيقاً لمصالحها ورغباتها في عُمان. وكان من أهمها اتفاقية عام 1937 المتعلقة بالتنقيب عن النفط في عُمان، واتفاقيات في أعوام 1937 و1951 و1953، وكانت في معظمها اتفاقيات صداقة وتجارة وملاحة، وأخيراً اتفاقية عام 1958 التي تعهدت فيها الحكومة البريطانية بتقديم المساعدة لتدريب القوات المسلحة، وتنفيذ برنامج إنمائي في السلطنة يشمل تسهيلات طبية وتعليمية واقتصادية، وفي المقابل منح السلطان بموجبها الحكومة البريطانية حقوقاً في الطيران المدني، وفي استخدام سلاح الجو الملكي البريطاني لمطاري صلالة ومصيرة⁽⁷⁾.

جاءت هذه الدراسة لتجيب عن سؤال لم يشر الباحثون إليه بالتفصيل، وكشف الحقائق المرتبطة به بشكل دقيق ومفصل. والسؤال هو: هل كانت فكرة استبدال السلطان سعيد بن تيمور، والانقلاب عليه بمساعدة الحكومة البريطانية وليدة عام 1970 أم إنها كانت فكرة سابقة، وعملية سارت عبر مراحل من النقاش والدراسة والتخطيط؟ ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال اعتمدت الدراسة على الوثائق البريطانية المنشورة، وخاصة التي جمعها وترجمها الباحث محمد بن عبد الله الحارثي، وطبعها في ستة أجزاء تحت عنوان "موسوعة عمان - الوثائق السرية"، وغيرها من المراجع العربية والأجنبية.

بداية فكرة الاستبدال:

بدأت فكرة تخلي الحكومة البريطانية عن السلطان، وإمكانية استبداله بعد قيادتها للحملة العسكرية، وتحملها الأعباء كافة للقضاء على ثورة الإمام غالب بن علي الهنائي وأتباعه في عُمان الداخلية. فقد أظهرت تلك الحملة مدى عجز السلطان وضعف قواته العسكرية، وسليته في إدارة شؤون بلاده، واعتماده الكلي على دعم الحكومة البريطانية ومساندتها. وفي الوقت الذي أشارت فيه الحكومة البريطانية إلى أنها تدخلت بشكل مباشر في عُمان لإنقاذ السلطان، ودعم سلطاته وسيطرته، وتقديم المساعدات المالية الفنية لتطوير بلاده في سبيل زيادة شعبيته، وولاء الناس له، فإنه استمر في رفض مراجعة أسلوبه في إدارة البلاد وتعديله. وهو الأمر الذي دفع السيد مان (M.C.Man) مسؤول الاستخبارات في دار الاعتماد البريطاني في البحرين في 30 تموز 1959 إلى أن يقدم اقتراحين لحكومته للسير فيهما مستقبلاً في حال استمر السلطان في تلك السياسة. وكان أولهما: إجبار السلطان على تنفيذ كل ما يطلب منه، وثانيهما: عزله وتنصيب شخص آخر مكانه، شريطة أن يكون هذا الشخص مستعداً لتعديل سياسته الداخلية والخارجية⁽⁸⁾.

لم تؤيد وزارة الخارجية البريطانية مقترحات السيد مان، ورأت أن الوضع في مسقط وعُمان والحفاظ على استقرار النفوذ السلطاني واستمراره هو السبيل الأمثل للحفاظ على المصالح البريطانية في عمان. وبناءً على ذلك فإن على الحكومة البريطانية أن تستمر في سياستها بدعم

السلطان حتى يتبين أن هذا الإجراء غير عملي⁽⁹⁾. وفي نهاية عام 1959 أنهى مجلس الوزراء البريطاني النقاش حول المسألة بالتأكيد على أهمية بقاء السلطنة في أيدٍ موالية لأن مصالحها في الخليج العربي ستعاني من الدمار في حال تم التخلي عن السلطنة أو إذا سمح بقيام دولة في عُمان لا تقيم علاقات خاصة مع الحكومة البريطانية⁽¹⁰⁾.

توقع كل من المقيم السياسي في البحرين السيد ميدلتون (G.Middleton)، والقنصل العام في مسقط السيد مونتيث (W.N.Monteith)⁽¹¹⁾ في عام 1960 بأن يتكرر المشهد السابق، ويتنازل السلطان عن العرش كما فعل والده السلطان تيمور بن فيصل (1913-1932)، وذلك لزيادة الواجبات الملقة على عاتقه، وعدم قدرته على أداء الطلبات المقدمة إليه. وإنه في حال تنازل السلطان فإنه لا بد من توفير خليفة له. وعلى هذا الأساس وضع مونتيث عدة احتمالات لخلافته بدأها بالسيد أحمد بن إبراهيم⁽¹²⁾ وزير الشؤون الداخلية حيث رأى فيه مرشحاً مناسباً لكونه يمتلك الخبرة في الشؤون الداخلية والخارجية العُمانية، ولأن قادة القبائل يقبلون به، علاوة على أنه من نسب الأسرة البوسعيدية، وخوفاً من عدم تأييده من قبل مجلس أسرة البوسعيد، ولصغر سنه فقد تم تجنبه. والمرشح الآخر هو السيد قابوس⁽¹³⁾ ولكنه ليس مرشحاً مناسباً في هذا الوقت، فهو يدرس خارج البلاد، وغير خبير بشؤون مسقط، وأن عدداً كبيراً من العائلة لا يعرفه⁽¹⁴⁾.

أمام استثناء هاتين الشخصيتين ظهرت شخصيتان أكثر احتمالية للخلافة، الأولى يمثلها السيد شهاب بن فيصل- عم السلطان ومحاظ مسقط- وذلك لتمتعه بدعم كبير من سكان الباطنة، وكونه الأكبر سناً حسب الترتيب العُمري في العائلة الحاكمة. ولكن بالرغم من أن السيد شهاب كان قد شكل دعامة رئيسية في إدارة السلطنة خلال المدة ما بين 1940-1950 فإنه في هذا الوقت لم يعد كحاله السابقة، وأصبحت شخصيته مزاجية تتقلب ما بين اللين والقساوة، وأمام هذا الاستبعاد تحول الاهتمام بالشخصية الأخرى المتمثلة في السيد طارق بن تيمور⁽¹⁵⁾ أخي السلطان، وذلك لأنه كان يتمتع بدعم من معظم البلديات والقرى الداخلية، ومن الاجيال الشابة تحديداً، وكان على علاقة وطيدة بالسيد أحمد بن إبراهيم الذي أعلن دعمه وتأييده له. وعلى الرغم من أن السلطان كان قد عينه سابقاً في منصب المفتش العام على الولاية فإن هذا المنصب كان شرفياً فقط، وبدلاً من أن يعطيه السلطان وظيفة حقيقية عبر عن شكوكه بقدراته، وعمل على تحييده عن الشؤون العامة، حتى إنه أنقص راتبه الذي لم يكن يدفعه له أصلاً. أما الحكومة البريطانية فقد رأت أن طارق يعد مرشحاً مناسباً لخلافة السلطان لأنه يمتلك الخبرة والقدرة على إدارة شؤون البلاد⁽¹⁶⁾. إن هذه الاحتمالات التي وضعها السيد مونتيث والمبنية على احتمال أن يتنازل السلطان طوعاً عن العرش لم يكن لها نصيب من التحقق، وذلك لأن السلطان لم يعلن أو يبدي أي رغبة كوالده تيمور في التنازل.

أثار السيد فيليبس (J.F.S.Philips) القنصل العام في مسقط في شهر أيار 1962 احتمالية أن يترك السلطان منصبه لسبب من الأسباب، وتساءل عما يمكن أن يحدث في حال فعل ذلك، وهل سيساعد استبداله الحكومة البريطانية على تحقيق أهدافها في السلطنة؟ وفي رسالته للسيد وليام لووس (william luce) المقيم السياسي الجديد في البحرين أوضح تراجع احتمال أن يبقى السيد طارق مرشحاً لخلافة السلطان، وذلك بسبب رفض السلطان المستمر في إعطائه أي مكانة تتلائم مع مواهبه وقدراته، ثم لتناقض اهتمام طارق نفسه بالشؤون العامة، ورغبته في الحصول على الأموال له ولعائلته قبل أن يهرم. ولكن يمكن لاختفاء السلطان أن يعمل على إحياء اهتمام طارق بالشؤون العامة في عُمان. وإذا ما تم ذلك فإن دوره سيكون في ظل حكم السيد قابوس، وليس أن يكون هو السلطان، لا سيما أن فرص السيد قابوس تتحسن مع كل عام يتمكن فيه من إنهاء تعليمه، ويصل إلى مرحلة النضج، ومن هنا لا بد من عودته إلى بلده للتعرف عليها، وحتى يصبح معروفاً فيها⁽¹⁷⁾.

واستقر رأي الحكومة البريطانية في نيسان 1964 في ظل الجدول القائم والطروحات السابقة إلى استنتاج مفاده أن السلطان بعيد كل البعد من أن يكون مثالياً من وجهة نظرها، وفي حال تخليه عن الحكم فإن أفضل المرشحين سيكون ولده قابوس بعد أن ينهي دراسته ويعود إلى البلاد لامتلاك الخبرة والمعرفة عن البلاد. وبالنسبة للسيد طارق فإنه قد غادر البلاد حالياً، وأبدى عدم رغبته في أن يكون سلطاناً، وقال إنه مستعد للعودة، ومساعدة قابوس إذا ما خلف والده. كما استبعدت السيد شهاب كونه شخصية غير مرغوب فيها. وبناءً على ما سبق فإن فكرة تخلي السلطان عن الحكم واستبداله من قبل الحكومة البريطانية قد تناقضت إن لم تكن قد اختلفت حتى العام 1965⁽¹⁸⁾.

الخوف من اغتيال السلطان وابنه

أشار السيد كاردن (D.C.Carden) القنصل العام في مسقط في أواخر شباط 1966 إلى احتمالية تعرض السلطان وابنه قابوس للاغتيال على يد ثوار ظفار⁽¹⁹⁾ الذين كانوا يطمحون إلى إقصاء السلطان، واحتمالية أن يقتلوه وابنه في آن واحد، وفي القصر نفسه⁽²⁰⁾. وقد دفعت هذه المخاوف القنصل العام ليحث هذا التطور مع العقيد ماكسويل (C.C.Maxwell) قائد قوات السلطان المسلحة في 23 شباط 1966، وبناءً على اللقاء نصح العقيد ماكسويل باتخاذ الإجراءات التالية إذا ما قُتل السلطان وابنه⁽²¹⁾، وهي:

أولاً: أن يتحرك أعضاء أسرة البوسعيد سريعاً لاختيار حاكم (وصي على العرش)، ومجلساً للوزراء، والطلب من وزير الداخلية دعوة كل شيوخ القبائل الكبيرة إلى مسقط لإطلاعهم على ما تم اتخاذه من إجراءات مؤقتة، وتأمين الحصول على دعمهم.

ثانياً: منع قبائل عُمان المعارضة، وخاصة في المنطقة الشرقية من التحرك لتقديم الدعم الذي يفضي إلى عودة الإمام غالب الهنائي أو أي من منافسي أسرة البوسعيد إلى عُمان.

ثالثاً: الحصول على دعم منطقتي الباطنة⁽²²⁾ والظاهرة⁽²³⁾ والقبائل العُمانية الموالية للأسرة الحاكمة، ولمن يتم اختياره من أسرة البوسعيد⁽²⁴⁾.

ولأهمية الأمر أجرى السيد كاردن مشاورات أخرى مع المستشار الشخصي للسلطان والممثل الرئيسي لشركة تنمية نفط عُمان، ثم أرسل رسالة إلى المقيم السياسي في البحرين في 2 نيسان 1966 يطلب منه التوجيه والنصح حول الاحتمالية السابقة، وكيفية التصرف بحكمة في حال حصول ذلك⁽²⁵⁾.

أكد كاردن في رسالته أنه لا يستبعد شخصياً احتمالية تعرض السلطان وابنه قابوس للاغتيال على يد ثوار ظفار، وبخاصة أنهم أعطوا الدليل على تصميمهم، وعلى خبرتهم وكفاءتهم في حرب العصابات. وقال إنه في حال اغتيال السلطان، وتمكن قابوس من النجاة، فإنه سوف يخلف والده، وسوف يعلن معظم العُمانيين الولاء له، ومن ثم لن تكون هناك مشكلة تستحق التهيو، والاستعداد المسبق⁽²⁶⁾.

ورأى كاردن أنه في حال اغتيالهما كليهما، ودون أن تتدخل الحكومة البريطانية فإن من المتوقع ما يأتي:

أولاً: سيشكل الثوار الظفاريون حكومة مؤقتة، وستكون هذه الحكومة جمهورية ومنتعاطفة مع الجمهوريتين المصرية والعراقية⁽²⁷⁾.

ثانياً: سيحدث خلاف على خلافة السلطان: إذ من المتوقع أن تلتف أسرة البوسعيد في مسقط حول محافظها السيد شهاب بن فيصل، وبخاصة أنه لا يوجد مجلس رسمي يمكنه الانعقاد والاختيار. كما أنه لا يوجد في العائلة شخص يمكنه تلقائياً أن يقوم مقام السلطان في حال غيابه أو مرضه أو وفاته، وهذا سيؤدي إلى أن تواجه الأسرة مشكلتين، أولاهما من الذي سيكون خليفة للسلطان؟ هل هو السيد شهاب أم ابنه ثويني وهو احتمال وارد ولكنه ضعيف؛ أم السيد طارق بن تيمور الذي غادر عُمان في تشرين الثاني 1962. وثانيتها تتعلق بالخطوات التي يجب القيام بها لكسب تأييد الشعب لمن اختارته الأسرة⁽²⁸⁾.

ثالثاً: ثورة القبائل التي ساندت الإمام غالب وأخاه طالب، والشيخين سليمان بن حمير، وصالح بن علي الحارثي سابقاً. ومن العوامل التي ستساعد على قيام هذه الثورة النجاحات التي

حققتها العمانيون قبل هذه الحادثة المفترضة، وعودة الإمام وأتباعه إلى عُمان، وأخيراً حالة الكره بين القبائل تجاه السيد شهاب في حال تم اختياره لخلافة أسرة البوسعيد⁽²⁹⁾.

رابعاً: إن عدم تدخل القوات البريطانية سيؤدي إلى انقسام البلاد إلى ثلاثة أقسام هي: نظام جمهوري منفصل في ظفار، وحكم في مسقط يرأسه خليفة من أسرة البوسعيد، وأخيراً حكم في وسط عُمان يرأسه الإمام غالب بعد عودته، ولربما تندلع حرب جديدة بين أنصار البوسعيد، وأنصار الإمامة⁽³⁰⁾.

خامساً: تأثر المصالح البريطانية: إن إقصاء أسرة البوسعيد قد يؤدي إلى فقدان قاعدة القوات الجوية البريطانية في مصيره، وحقوق الطيران في الأجواء العُمانية، وسيزعزع ثقة بقية دول الخليج في الحكومة البريطانية، وأخيراً سيؤثر على النفط الذي هو السبب الرئيسي للوجود العسكري السياسي البريطاني في الخليج العربي كله⁽³¹⁾.

أوصى القنصل العام في نهاية رسالته أن تعمل الحكومة البريطانية في سبيل بقائها وتحقيق نفوذها ومصالحها على حث أسرة البوسعيد لاختيار العضو الذي بإمكانه أن يلقَ تأييداً شعبياً من بينهم، والذي يبدو برأيها أنه أكثر توفراً في السيد طارق، وليس في السيد شهاب. كما يجب أن تقوم كل أفواج السلطان المسلحة في عُمان بإعلان ولائها إلى مجلس أسرة البوسعيد والخليفة المختار، ثم بيان عزمهم على قمع أي تحرك مؤيد للإمام السابق في مهده، وقبل ظهوره⁽³²⁾.

أيد المقيم السياسي آراء القنصل العام في عدم استبعاد احتمالية وقوع الحادثة على الرغم من أنه اعتبرها شخصياً ضعيفة. وحول موقف الحكومة البريطانية حيال وقوعها قال إن الموقف يجب أن يناقش من خلال الفرضيتين التاليتين:

الأولى: إن استمرار الاستقرار في منطقة الخليج هو أمر ذو أهمية كبرى للمصالح البريطانية، وإنه لا يمكن الفصل بين السلطنة وبقية دول الخليج من الناحيتين السياسية والعسكرية.

الثانية: إن الحكومة لن تتأثر مادياً إذا ما أعادت نشر قواتها في الخليج، وبانسحابها من عدن في عام 1968. كما أن نشر القوات البريطانية بشكل كبير في الشارقة سيزيد من سرعة التأثير في السلطنة وفعاليتها⁽³³⁾.

وبناءً على هاتين الفرضيتين فإن أفضل سبيل لصيانة مصالح الحكومة البريطانية في حال حصول الحادثة يتمثل في الإسراع في إقامة نظام يخلف سابقه؛ للمحافظة على وحدة واستقرار السلطنة. ويجب أن يكون اختيار الخليفة اختياراً شرعياً من الأسرة البوسعيدية، وذلك لأنه لا يمكن أن يكون لأي عائلة بديلة القدرة على تحقيق الوحدة في عمان. وعليه فإن الخليفة الأفضل في الأسرة، أن لم يكن الأوحد، هو السيد طارق بن تيمور، وذلك لأنه مستعد لقبول المنصب إذا

ما طلبت منه الأسرة ذلك، وعلى الحكومة البريطانية في هذا المجال أن تستغل نفوذها للدفع باتجاه اختياره خلفاً للسلطان، وأن تبذل ما في وسعها لإقناع الأسرة باختياره، ثم إعلان هذا الاختيار فور حصوله⁽³⁴⁾.

وبين السيد لوس أن الحكومة البريطانية ستوفر الدعم العسكري للأسرة في حال اختيارها لطارق، وأنها ستكون مستعدة للتدخل السريع، وذلك لضرورته في إقامة نظام جديد يكون قادراً على الحفاظ على وحدة مسقط وعمان، ويهيئ الأرضية لإقامة حكومة أكثر قبولا لدى الجميع، وأن على الحكومة البريطانية أن تساعد السلطان الجديد في استعادة منطقة ظفار، حتى لو اضطرها ذلك إلى استخدام قوتها الجوية في العملية، وتشتيت الثوار في الجبال⁽³⁵⁾.

تعرض السلطان للاغتيال

صدقت توقعات السيد كاردين القنصل العام في مسقط بتعرض السلطان للاغتيال، ولكن بدون حضور ولده قابوس، ودون أن يتعرض السلطان للأذى⁽³⁶⁾. ففي صبيحة يوم 26 نيسان 1966 رغب السلطان بتفقد قوة ظفار⁽³⁷⁾ كإجراء اعتيادي، وأثناء استعراضه للجنود تعرض لإطلاق نار من رئيس عرفاء القوة، وجندي آخر كان يقف إلى جانبه. ولما أخطأت الطلقات السلطان، ولم تصبه بأذى تدخلت قوات حرس السلطان، وأفشلت المحاولة. وقد نتج عن الحادثة جرح قائد قوة ظفار المقدم محمد سخي راجا، وقتل اثنين من حرس السلطان. في حين تمكنت قوات السلطان من قتل رئيس العرفاء والجندي المشارك معه، واعتقال 22 رجلاً من أصحاب العلاقة. وملاحقة آخرين فروا إلى الجبال⁽³⁸⁾.

ورأى القنصل العام إمكانية استثمار حادثة الاغتيال إيجابياً فيما يخص الشؤون الداخلية للسلطان. فلقد أثبتت محاولة الاعتداء على حياته، واعتراف الثوار الذين تم أسرهم بعد الحادثة بأن أهدافهم تتضمن المنشآت النفطية كالحقول، والأنابيب، والمحطات، وأن الفترة المقبلة ستشهد زيادة في النشاطات الهادفة إلى إقصاء السلطان، ومن ثم تأخير تصدير النفط. ومن هنا فإن مصلحة السلطان هي أن يعمل أكثر من أي وقت مضى على كسب شعبه إلى جانبه في مواجهة الثوار، وأن يغير من مبادئه حول التطوير، وأن يعطي التفويض للمباشرة بأعمال الخدمات التي من شأنها جذب انتباه الناس، وزيادة ولائهم⁽³⁹⁾.

وفي 11 أيار زار السيد كاردين السيد قابوس في صلالة، وذلك بهدف الاطلاع منه على ردة فعل أبيه تجاه الحادثة، ثم وجهة نظره حول الأوضاع في منطقة ظفار. وفي اللقاء بين قابوس أن والده غير مكترث بما حدث، وأنه يتصرف وكأن شيئاً لم يحدث، وعن الأوضاع قال إن والده أصبح منقطعاً إلى حد كبير عن الناس في ظفار، ولم يعد يستقبل شيوخها، أو يستمع إلى مشاكلهم ومحاولة حلها كما في السابق، وأن الأمور ساءت في ظفار بحيث لم تعد الحكومة تكتثر

لأمر الناس، وهذا ما دفعهم لحمل السلاح لحل مشاكلهم، وهو الأمر الذي لا يروق له شخصياً. وفي اللقاء لم يستبعد قابوس محاولة اعتداء جديدة على والده، ورأى أن والده رُبما لن يكون محظوظاً في المرة القادمة، وقد يتعرض للقتل، وعلى هذا الأساس طلب النصيحة من القنصل العام في كيفية التصرف في حال حدوث الأمر⁽⁴⁰⁾.

نصح القنصل العام السيد قابوس باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تبين منها أن الحكومة البريطانية كان لديها مخطط يمكن السير عليه في حال قتل السلطان، وكان من أهم هذه الإجراءات ما يأتي⁽⁴¹⁾:

أولاً: أن يحيط نفسه، وعلى الفور، بمجموعة من الخدم والأتباع الموالين له.

ثانياً: أن يرسل رسالتين: الأولى إلى قائد القوات المسلحة السلطانية في صلالة لكي يرسل له قوات عسكرية بسرعة، والأخرى إلى قائد قاعدة القوات الجوية الملكية البريطانية يخبره فيها بما حصل، ويطلب منه عدداً كافياً من الجنود البريطانيين دون تأخير.

ثالثاً: أن يغادر إلى مسقط خلال أيام، وفي حال وصوله يجب أن يسعى لجعل أسرة البوسعيد يقرون به كسلطان.

رابعاً: أن يسعى للحصول على ولاء قادة القبائل وشيوخها، والولاة في عُمان، وأن يستعين في ذلك بأحمد بن إبراهيم وزير الشؤون الداخلية لكونه أفضل من يعلم بذلك.

خامساً: أن يسعى لكسب ولاء الشباب من خلال إعلان برنامج تطوير شامل لكل من عُمان وظفار.

تابع السيد كاردن القنصل العام جهوده في استثمار الحادثة بلقاء السلطان في 7 أيار 1966. وفي اللقاء حاول أن يدفع السلطان لاتخاذ إجراءات في سبيل التغيير والتطوير، وتحسين علاقاته بشيوخ القبائل، ولكن السلطان رفض ذلك متعذراً بعدم وفرة المال، وعدم قدرته على تكليف موظفيه المنهكين أكثر مما يقومون به، وعن كسب ولاء الشيوخ وأتباعهم قال إن علاقاته مع شيوخ القبائل حسنة، وأنه يولي علاقته بهم الاهتمام الكبير، وأنهم يرأسونه ويزورونه على الدوام⁽⁴²⁾.

لم تتوصل الحكومة البريطانية إلى قرار بشأن مستقبل السلطان بعد حادثة الاغتيال أو وضع بدائل مستقبلية. ولكن حدث تطور جديد تمثل في نشاط للسيد طارق بن تيمور سعى من خلاله إلى عزل السلطان سعيد، فعلى الرغم من أن طارقاً لم يبد منذ مغادرته عُمان في تشرين الثاني 1962 وحتى بداية عام 1966 أي رغبة في التحرك ضد السلطان وسياساته فإنه أعلن في شهر

أذار 1966 عن رغبته في تزعم حركة ثورية في السلطنة مدّعياً انه الوحيد الذي سيكون مقبولاً من كل الفرقاء في عُمان، وأن جميع القوى المعارضة للسلطان قد اتفقت على اختياره زعيماً لها، وأنه على استعداد لاستخدام القوة إذا ما دعت الضرورة لذلك⁽⁴³⁾.

كانت الحكومة البريطانية، من خلال موظفيها في الخليج العربي، تراقب تحركات طارق ونشاطاته، وكانت أول ردة فعل معارضة تجاه هذه التحركات من الحكومة قد صدرت عن الدائرة العربية في وزارة الخارجية البريطانية في أيلول 1966. كما التقى السيد لامب (A.T.Lamb) الوكيل السياسي في أبو ظبي في 12 تشرين الثاني بالسيد طارق في مدينة أبو ظبي - حيث كان يقيم فيها آنذاك - وأبلغه في اللقاء بأن السلطان يحظى بالدعم الكامل من الحكومة البريطانية، وبناءً على ذلك فإن أي تحرك له ضد السلطان سيواجه بالرفض من قبل الحكومة⁽⁴⁴⁾.

لم تجد نصح الحكومة البريطانية نفعا في إقناع السيد طارق للعدول عن نشاطاته، وهو ما دفعها إلى الطلب من الشيخ زايد أن يخرج من أبو ظبي لمدة عام، ولا يسمح له بالعودة إلا بعد انقضاء ذلك العام⁽⁴⁵⁾. وبالرغم من تلك القرارات والتحذيرات فإنه لم يتوقف عن تحقيق رغباته. ففي 15 أيلول 1967 وجه بياناً إلى الشعب العماني يبين فيه أهدافه المتعلقة بعزل السلطان وتغيير نظام الحكم. وقال إن الأسباب التي دفعته لهذا العمل هي واجبه تجاه الشعب العماني، وبلده عُمان، ورغبته في تخليص البلاد من حالة الضعف والتأخر التي وصلت إليها. وهي الحالة التي حرمتها وأهلها من التمتع بخيراته، وأرغمت الكثير من أبنائه على الهجرة إلى خارجه طلباً للرزق والحياة الكريمة⁽⁴⁶⁾.

وقال السيد طارق في بيانه: بما أن السلطان هو المسؤول عن حالة الفقر والتخلف والفوضى التي سببت تأخر البلاد فإن على جميع العمانيين أن يتعاونوا معه، ويقدموا له النصرة لعزله، ولتخليصهم من الحالة السيئة التي وصلت إليها السلطنة، ثم العمل على تحقيق التقدم والازدهار في المجالات كافة. وأشار في بيانه إلى أنه، ومن أجل تحقيق الأهداف التي تضمنها البيان، قام بإعداد مشروع دستور مؤقت للحكم، وذلك تمهيداً لإعطاء الناس الفرصة الحقيقية في اختيار نظام الحكم الذي يتفق مع مصالحهم وعاداتهم وتقاليدهم⁽⁴⁷⁾.

رأت الحكومة البريطانية أن التحركات السابقة التي قام بها السيد طارق قد وضعتها أمام معضلة كبيرة. فإلى جانب التزامها مع السلطان، وحرصها على الاستقرار في السلطنة فإن حدوث تمرد كبير، سواء نجح أو لم ينجح، سيشكل لها حرجاً كبيراً، وذلك لأن الاغتيال لو حدث ونجح فإن السيد طارق سيكون بديلاً إما كسلطان وإما كرئيس للوزراء عند السيد قابوس. ومن ثم كيف ستوفق بين التزامها تجاه السلطان وبين الحاجة إلى طارق كبديل يمكن استخدامه مستقبلاً، وعلى هذا الأساس رأى السيد ستيورات كروفورد (Sir Stewart Crawford) المقيم السياسي

في البحرين أن تبذل الحكومة البريطانية المساعي الكفيلة بمنعه من تحدي سلطة السلطان، وفي الوقت نفسه أن لا تعمل على تهмиشه واستبعاده تماماً⁽⁴⁸⁾. وقد كان هذا الرأي مشابهاً لرأي القنصل العام في مسقط الذي رأى عدم تشجيع طارق، وضرورة ثنيه عن العمل ضد السلطان، مع تجنب معاداته كثيراً⁽⁴⁹⁾.

يستنتج مما سبق أن الحكومة البريطانية كانت مهتمة ومتابعة لنشاطات السيد طارق، ولكنها في الوقت نفسه لم تكن حازمة تجاهه، فهي لم تعتقله أو تفرض عليه الإقامة الجبرية أو تهدده تهديداً يقيد نشاطاته. ويبدو أن السبب الحقيقي فعلاً لهذا الموقف هو الرغبة الأكيدة عند الحكومة البريطانية في إبقائه بديلاً للسلطان الذي لم تعد ترى فيه الأهلية لحكم عُمان، ومن ثمّ يمكن الاستفادة منه في الوقت الذي تقرر فيه أن يكون كذلك، وليس أن يفرض هو نفسه عليها كسلطان أو في أي منصب آخر.

وفي ظل الظروف السابقة، ولبروز طموحات السيد، طارق قرّرت الحكومة البريطانية الضغط على السلطان لإيجاد وظيفة عاجلة لابنه قابوس، وبخاصة أنه قد أجل زواجه لمدة عام آخر بسبب وفاة والدته، ولأن الفتاة التي كان ينوي الاقتران بها - وهي ابنة الشيخ أحمد بن محمد الحارثي - ما زالت صغيرة في السن. اقترحت عليه أن يعمل قابوس إلى جانب السيد أحمد بن إبراهيم أو مع قاضي من القضاة الكبار أو مع أحد الولاة الأكفيا المميزين، ولكن السلطان رفض هذه المقترحات، وقال إن عمل قابوس سيكون فقط حينما يعود هو إلى مسقط، وذلك ليشرّف عليه بنفسه، ما يؤدي إلى شعوره بالرضا والاطمئنان⁽⁵⁰⁾.

احتمالية وفاة السلطان المفاجئة

أثار القنصل العام مجدداً قضية البحث عن بديل للسلطان في شهر كانون الثاني 1968. وفي هذه المرة أشار إلى أن السلطان يبلغ من العمر السادسة والخمسين، ومن ثمّ فهو عرضة للموت لأسباب طبيعية أو نتيجة لاغتياله من قبل ثوار ظفار، وهو الاحتمال الأرجح. وعلى هذا الأساس تساءل عن النتائج التي ستترتب على وفاة السلطان المفاجئة، وأجاب بأن الوضع سيكون معقداً، وبخاصة أن هناك أحلافاً وأطرافاً وأشخاصاً ستناور للوصول إلى السلطة بسرعة تحدها احتمالات نجاح كل من الأطراف التي تتنافس على تلك السلطة⁽⁵¹⁾.

إن أهم الأطراف التي ستحاول تغيير الظروف لصالحها، واستغلال الوضع في حال توفي السلطان بشكل مفاجئ هي⁽⁵²⁾:

- 1- جبهة تحرير ظفار: وسوف تسعى هذه الجبهة لطرد جميع العناصر البريطانية والعُمانية من ظفار، مع احتمال إعلان استقلالها أو اتحادها مع جمهورية اليمن الشعبية.

- 2- جمهورية اليمن الشعبية: سوف تسعى للسيطرة على ظفار، وضمها إليها.
- 3- الملك فيصل بن عبد العزيز: سوف يسعى للسيطرة على منطقة البريمي، ومنطقة الظاهرة أولاً، وسيعمل على إعادة تأسيس حكم الإمامة في عمان من غير البريمي والظاهرة.
- 4- الإمامة: سيعمل كل من الإمام غالب بن علي الهنائي وشقيقه طالب، والشيخ سليمان بن حمير شيخ الجبل الأخضر، والشيخ صالح بن عيسى الحارثي شيخ المنطقة الشرقية على العودة إلى مواقع السلطة في عمان، والاستفادة من عائدات النفط فيها.

أما على صعيد أسرة البوسعيد فإن العائلة سوف ترغب في المحافظة على وضعها كسلالة حاكمه تتوارث السلطة، وإن أشد الطامحين إلى السلطة فيها هو السيد طارق الذي سيحاول العودة إلى السلطنة، ويعمل على تأسيس حكم أكثر ليبرالية مع السيد قابوس، وأن يكون هو رئيس الوزراء الذي يتمتع بالسلطة الفعلية داخل السلطنة. أما ثانيهم فهو السيد قابوس الذي إذا لم يقتل سوف يرغب في حكم البلاد كسلطان، وأن يعمل ما يستطيع لتحقيق مطالب الشعب، وتطلعات الأجيال الشابة، وإرساء الأمن والاستقرار⁽⁵³⁾.

إن على الحكومة البريطانية في ضوء هذه الاحتمالات أن تفعل كل ما تستطيع للمحافظة على مصالحها وممتلكاتها في عمان، وعلى رأسها شركة تنمية نفط عمان المحدودة، وإن الخطوات التي يجب أن تتخذها بناءً على ذلك تكون بدعم توجه السيدين قابوس وطارق إلى مسقط، ومساعدتهما في تشكيل حكومة تضم إلى جانبهما عناصر من الداخل مثل الشيخ أحمد بن محمد الحارثي، وأكبر عدد من زعماء الإمامة والقبائل الذين يقبلون التعاون معهما. وبالنسبة للقوات المسلحة وضباطها البريطانيون يجب عليهم عدم التورط في أي نزاع حتى تعترف الحكومة البريطانية بالحكومة الجديدة، وبشأن ظفار على الحكومة البريطانية أن لا تبقى مكتوفة الأيدي تجاه منع الحكومة الجديدة من تقليص خسائرها في ظفار إذا أصر الظفاريون على الانفصال⁽⁵⁴⁾.

وافق المقيم السياسي القنصل العام على ما أبداه من مخاوف مستقبلية، ولأهمية الأمر رفعه إلى وزارة الخارجية طالباً رأيها في الأمر. وفي الرسالة التي أرسلها في 14 شباط 1968 أكد ضرورة الحفاظ على الهدف الرئيسي للحكومة البريطانية في سلطنة عُمان وهو حفظ استقرار السلطنة، لا سيما أن استقرارها ضروري لشركة نفط عُمان، وسواء كان ذلك قبل الانسحاب البريطاني من الخليج أو بعده، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف على الحكومة البريطانية أن تفعل ما في وسعها لضمان استمرار أسرة البوسعيد في الحكم، إذ إنهم الأمل الوحيد للحفاظ على سلامة السلطنة، وبالتالي فإن عليها أن تستعد لدعم عودة كل أعضاء الأسرة إلى مسقط، وفي الوقت نفسه وضع العراقيل، وعدم تقديم أي مساعدة لعودة منافسين يدعون ويطالبون بالسلطة⁽⁵⁵⁾.

جاء رد وزارة الخارجية البريطانية موافقاً بشكل عام على التحليل الذي قدمه القنصل العام، وعلى ملاحظات المقيم السياسي فيما يتعلق بضرورة المحافظة على المصالح البريطانية المتواصلة، وعلاقتها بالحفاظ على الاستقرار وسلامة السلطنة. وفي ردها أثارت مسألة ظفار حيث رأت أن التمسك بظفار كجزء من السلطنة قد يؤدي إلى تهديد سلامة بقية البلاد واستقرارها، فإذا بقي السلطان على قيد الحياة، وزادت نشاطات الثوار في ظفار، وتدخل اليمن الجنوبي فإن السيطرة على ظفار ممكنة، إذا ما توفرت المزيد من التعزيزات العسكرية من قوات السلطان المسلحة الموجودة في شمال البلاد وداخل عُمان، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى اندلاع الاضطرابات بعد سحب تلك القوات، ومن هنا فإن النصيحة في حال وفاة السلطان تكون بعدم زيادة الوجود العسكري في ظفار، وضمان الانسحاب منها نظراً لأن ظفار ستكون لها أهمية محدودة نسبياً للسلطنة مقارنة ببقية الأقاليم، خاصة إذا ما تهددت سلامة الأقاليم الأخرى واستقرارها. وفي النهاية أكدت أن الهدف المثالي يجب أن يكون ضمان عدم تدهور الوضع في ظفار وخروجه عن نطاق السيطرة، سواء قبل وفاة السلطان أو بعدها، وأن ما يحدث فيها لا يعني بالضرورة أن يكون له انعكاسات خطيرة ودائمة في بقية أجزاء السلطنة⁽⁵⁶⁾.

استمر ممثلو الحكومة البريطانية في عُمان والخليج العربي يبحث مسألة وفاة السلطان، والشخصية التي يمكن استبداله بها حتى عزله عن السلطة في 23 تموز 1970. ففي 13 أيلول التقى القنصل العام بالسيد قابوس، وسأله عن الخطوات التي سوف يتخذها إذا ما توفي والده بسكتة قلبية مفاجئة. وقد كان رد قابوس بأنه فكر بالأمر ملياً، وإذا ما حدث ذلك فإنه سوف يترك صلالة ويذهب إلى مسقط، ويطلب لقاء أكبر عدد ممكن من الزعماء بهدف صياغة سياسات تؤدي إلى الوفاء بتطلعات أكبر عدد ممكن من المواطنين، ثم سيراسل العمانيين في الخارج، وعلى رأسهم عمه طارق بن تيمور، ويطلب منهم العودة إلى أرض الوطن⁽⁵⁷⁾.

كرّر القنصل العام بناءً على هذه المقابلة مطلبه بضرورة تأييد الحكومة البريطانية، في حالة وفاة السلطان، قيام نظام حكم جديد تكون رئاسته بين ثلاثة أشخاص هم: السيدان قابوس وطارق، والشيخ أحمد بن محمد الحارثي. وبعد تأسيس النظام الجديد سوف يكون على الحكومة البريطانية إقناع زعماء النظام بأن يرحبوا بعودة بعض زعماء الإمامة في الخارج أو جميعهم⁽⁵⁸⁾.

وفي ظل اقتناع ممثلي الحكومة البريطانية بعدم استمرار حكم السلطان سعيد أعد السيد لونغريغ (J.S.Longrigg) نائب المقيم السياسي في البحرين في 28 أيلول 1968 تقريراً مفصلاً تطرق فيه إلى حيثيات القضية وأبعادها، والنصائح التي يجب على الحكومة البريطانية اتخاذها إزاء تلك القضية. وقد رأى أن على الحكومة البريطانية، قبل صياغة أي مقترحات جديدة، أن تأخذ باعتبارها النقطين الآتيتين⁽⁵⁹⁾:

الأولى: إذا جاءت وفاة السلطان المفاجئة نتيجة حادثة اغتيال سواء تم تدبيرها من قبل جبهة تحرير ظفار أو من قبل الإمام وأتباعه - ولكن ليس بواسطة طارق - فإنه يمكن الاعتقاد أن قابوس الذي لا يزال رهن الإقامة الجبرية، ومن غير وسائل اتصال بالآخرين في صلالة سوف يقتل أيضاً.

الثانية: على الحكومة البريطانية عدم الافتراض بأن احتمالية اغتيال السلطان سوف تتقلص بسبب الخطط التنموية التي سينفذها في البلاد. فحالة الفقر والتخلف التي يعاني منها السكان في عُمان كلها كانت إحدى العوامل في نجاح حكمه الفردي في البلاد. وليس هناك أيضاً ما يدل على أن السلطان وهو يعد شعبه بالتنمية الاقتصادية أنه ينوي أن يقدم أية تنازلات موازية لهذه التنمية على صعيد الحريات الفردية، والمشاركة الشعبية في الإدارة والسلطة. كما أن التطور الذي سيحدث في السلطنة سوف يدعو إلى جذب أكبر عدد من المهاجرين العُمانيين للعودة إلى البلاد، وهذه الفئات مع غيرها من أبناء البلد ستجد من الصعوبة بمكان تحمل قسوة القيود التي يفرضها السلطان وصرامتها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الكراهية والعداء الشعبي له، ومن ثم فإن احتمالات اغتياله سوف تزداد.

وبناءً على هذين الاعتقادين فإن على الحكومة البريطانية اتخاذ خطوتين إحداهما معلنة، وأخرى سرية، وهما:

الخطوة المعلنة: أن تعرب الحكومة البريطانية بكل وضوح للسلطان عن اهتمامها لما قد يحدث في السلطنة في حالة وفاته الطبيعية أو في حالة قتله. ويعود هذا الطرح إلى أهمية حجم الاستثمارات في شركة نفط عُمان، ووجود عدد كبير من الضباط البريطانيين والمدنيين في قوات السلطان المسلحة، إضافة إلى المنشآت والقواعد العسكرية في السلطنة. وبناءً على هذه المصالح فإنه يجب أن يمارس الحكم بأسلوب منظم وسلس مع القبول بنظام الحكم الوراثي. وهذا الأمر يتطلب أن تقنع الحكومة البريطانية السلطان للضغط على الأسرة لكي ترشح قابوس - الذي عاد إلى عُمان في عام 1963 - خلفاً له، وأن يجد لقابوس منذ الآن مهامً ووظيفةً مناسبة تؤهله للقيام بواجباته القادمة كحاكم⁽⁶⁰⁾.

الخطوة السرية: أن تجد الحكومة البريطانية أسلوباً أو وسيلة للاتصال بطارق الذي يقيم حالياً بألمانيا للعودة إلى مسقط والعمل إلى جانب قابوس. وعليه فإن على الحكومة، في حال وفاة السلطان أو اغتياله، أن تتعهد بإعادة طارق إلى مسقط بأسرع ما يمكن، حتى ولو باستخدام إحدى طائرات سلاح الجو الملكي. وأن تستخدم الحكومة نفوذها وضباطها العاملين في قوات السلطان المسلحة لتقديم المساندة والدعم لقابوس وطارق، أو لطارق في حال مقتل قابوس.

وفي مقابل ذلك على طارق أن يكف عن القيام بأية نشاطات سياسية واضحة خارج عُمان، وعدم الاتصال بالإمام وأتباعه بشكل قاطع⁽⁶¹⁾.

نالت هذه الاقتراحات موافقة المقيم السياسي، ولكنه رأى أن لا يتم الاتصال بطارق مباشرة، أو فتح خطوط اتصال معه وإعلامه بنوايا الحكومة البريطانية، وذلك حتى لا يعتقد بأن ما يقوم به مستقبلاً ضد السلطان هو حائز على موافقة الحكومة البريطانية، ويكون البديل عن ذلك تجنيد ضابط سري خاص به، وعلى طارق أن يكون المسؤول شخصياً عن تحديد مكان وجوده، وأن يُعلم الضابط بعنوانه الرئيسي وتغييره، والرحلات التي يقوم بها، وفترات الغياب التي قد تطول قليلاً وغير المعقولة. وعلى هذا الأساس يمكن إرسال رسالة إلى طارق حول أي تغيير قد يحدث في السلطنة، ومن ثمّ مساعدته لترتيب عودته بشكل سريع إلى مسقط⁽⁶²⁾.

أشار القنصل العام في شهر كانون الثاني 1969 إلى قضية يجب أن تضعها الحكومة البريطانية في حسابها، وهي أنها ستكون مخطئة إذا ما اعتقدت أن وفاة السلطان سوف تبقى سرية، وأنه على العكس من ذلك فإن خبرها سينتشر في صلالة فوراً، ثم تنتقل إلى مسقط، ومن مسقط تنتقل إلى الكويت بالبرقيات واللاسلكي، ومنها إلى وكالة رويترز ثم إلى العالم كله خلال اثنتي عشرة ساعة. وبناءً على هذا الانتشار السريع للخبر فإن على الحكومة البريطانية أن تكون جاهزة لتشكيل حكومة جديدة في السلطنة تكون قادرة على الحفاظ على وحدة البلاد، وتكون مستعدة لمواجهة الحرب الأهلية، وتمنع التدخل الخارجي فيها. وبما أن السيد طارق قد يكون الأفضل في تحقيق ذلك فعليه أن يعود إلى البلاد فوراً. وفي حال عدم عودته حالياً على الحكومة البريطانية أن توصل له فكرتين، الأولى أن عليه العودة دون إبطاء لدى سماعه خبر وفاة السلطان، والثانية إذا ظهر أن هناك صعوبات قد تؤخر عودته فعليه أن يطلب العون من الحكومة البريطانية⁽⁶³⁾.

إن هذا الخوف من انتشار خبر وفاة السلطان بسرعة دفع القنصل العام إلى مقابلة السيد قابوس لاتخاذ إجراءات سريعة، وإحلال البديل في حالة الوفاة، ففي المقابلة التي تمت بينهما في 30 حزيران 1969 طلب من قابوس في حال وفاة والده أن يقوم بالخطوات الآتية فوراً⁽⁶⁴⁾:

- 1- أن يصل إلى مسقط من غير تأخير، وأن لا يعير ظفار أهمية كبيرة؛ لأن مسقط أهم منها بكثير.
- 2- استشارة السيد أحمد بن إبراهيم وزير الداخلية بالخطوات والتدابير الصحيحة التي يجب أن يتخذها للسيطرة على عُمان.
- 3- عدم إطلاق سراح أفراد العائلات من العشائر الكبيرة الذين حجزهم والده في صلالة حتى تتم السيطرة على الوضع بشكل كامل.

4- الحصول على تأييد القوات المسلحة.

5- أن يعمل على تهدئة الوضع في ظفار بعد إحكام السيطرة على عُمان

ووافق السيد قابوس على جميع هذه الإجراءات، وأضاف أنه سيدعو عمه طارق، وسوف يبادر إلى اتخاذ الخطوات لهذه العودة. وبدأت كذلك احتمالية الاستغناء عن الشيخ أحمد بن محمد الحارثي شيخ قبيلة الحرث لأنه برأيه عديم الرحمة، ولديه طموحٌ إلى السلطة⁽⁶⁵⁾.

زادت مع النصف الثاني من عام 1969، وبداية عام 1970 مخاوف الحكومة البريطانية على مصالحها، وربطت بقاء هذه المصالح بضرورة استبدال السلطان سعيد بن تيمور. فالمصالح البريطانية في عُمان برأي القنصل العام لا يستهان بها، حيث فيها شركة للنفط تنتج 16 مليون طن سنوياً، وقاعدتان جويتان ملكيتان، وهيئة للإذاعة البريطانية في مصيرة، وسوق يتراوح حجمه ما بين 15 و20 مليون جنيه سنوياً للصادرات البريطانية، إضافة إلى أهمية استقرار عُمان لاستقرار الدول المجاورة، وأن كل هذه المصالح مرتبطة وتعمل بفضل السلطان سعيد بن تيمور الذي كان موالياً لبريطانيا، ولكن هذا السلطان قد يموت بشكل مفاجئ، وعرشه مهدد من عدة جهات، وعلى ضوء ذلك أرسل القنصل العام تقريراً إلى المقيم السياسي في شهر حزيران 1969 أوضح فيه إن السلطان مهدد بالثورة في ظفار، وبالدعم الروسي والصيني لها، وبقلّة صبر العمانيين على حكم السلطان المتأخر بالنسبة للدول المجاورة، ومهدد من رأي الملك فيصل بن عبد العزيز الذي يرى أن سيادة آل البوسعيد تنحصر فقط في منطقتي الباطنة وظفار. وأنه في ظل هذه التهديدات، ومع رحيل القوة العسكرية البريطانية من عُمان، لن تعقد الآمال على بقائه، واستقرار بلده، وبالتالي بقاء المصالح البريطانية بعد عام 1971⁽⁶⁶⁾.

وبما أن هذه المصالح هي الغاية الأولى للحكومة البريطانية فإن عليها أن تقوم بالخطوات الآتية إذا ما أرادت زيادة حظوظها في بقائها⁽⁶⁷⁾:

أولاً: مساعدة شركة تنمية نفط عُمان لزيادة عدد الموظفين العمانيين والظفاريين الذين يساندون وجودها في بلدهم؛ وذلك لأنه كلما زاد عدد هؤلاء قلت فرص التعرض للإساءة مهما يحدث للنظام الحاكم.

ثانياً: تشجيع السلطان لتلبية الحاجات والمطالب غير المتحققة لشعبه.

ثالثاً: إقناع السلطان بأن خدمة مصالحه تتطلب تحسين علاقاته بالدول المجاورة.

رابعاً: اتخاذ الخطوات المتيسرة للحكومة البريطانية في حال خلع السلطان لكي يتولى السيدان قابوس وطارق والقوات المسلحة إدارة البلاد معاً، وإدخال إصلاحات بعد ذلك إلى البلاد.

وافق المقيم السياسي على جميع النقاط الرئيسية التي وردت في مقترحات القنصل العام، وخاصة التي تتعلق بالوضع في السلطنة وأفاق المستقبل لها. وأرسل رسالة بمحتوياتها إلى وزارة الخارجية البريطانية في 7 تموز 1969 لاعتمادها، والعمل بها⁽⁶⁸⁾.

أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة في بداية عام 1970 حول سلطنة مسقط وعمان استعرضت فيها العلاقات البريطانية في عهد السلطان سعيد بن تيمور، والمصالح المهمة لها في السلطنة، والمقترحات التي يجب أن يأخذ بها السلطان لتغيير سياسته الداخلية، والقيام بإصلاحات إدارية وتنموية تصب في مصالح الشعب العماني، وتقلل من احتمالات تعرضه للاغتيال. وعلى الرغم من إشارتها إلى أن احتمالات اختفاء السلطان من المشهد السياسي في عمان في المستقبل القريب ضعيفة، فإنها أظهرت أن أفكاراً تراود ابنه قابوس وأخاه طارق للإطاحة به. ورأت في الوقت نفسه أن هذه الأفكار سيصعب تنفيذها ما لم تحصل على موافقة الضباط البريطانيين الكبار في القوات المسلحة، وأن هذه الموافقة لا يمكن أن تتم ما لم يتسلم هؤلاء الضباط تعليمات محددة حول هذا الهدف من الحكومة البريطانية⁽⁶⁹⁾.

وأبدت وزارة الخارجية كذلك خشيتها من أنه ما لم يحدث السلطان تغييراً جذرياً في مواقفه حيال التنمية والنظام الإداري والقوات المسلحة، فستتم الإطاحة بنظام السلطنة خلال السنوات القليلة القادمة، واستبدال نظام ثوري يساري به، وفي حال حدوث ذلك فإن هذا النظام الجديد لن يسلك سلوكاً ودياً تجاه حكومة صاحبة الجلالة، ونتيجة لذلك سوف تفقد وضعها المميز في السلطنة، وقاعدتها الجوية في صلالة، وإذا ما سُمح لشركة النفط بالاستمرار فإن أرباحها ستقل، وربما تستبدل بها في النهاية شركة وطنية بدعم من الاتحاد السوفيتي أو الصين⁽⁷⁰⁾.

قرار الاستبدال

حدثت تغييرات في العام 1970 سرّعت في دفع الحكومة البريطانية لاتخاذ قرار لاستبدال السلطان، وتعيين ابنه قابوس مكانه. فعلى المستوى العماني تزايد خطر الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، وخاصة بعد حصولها على الدعم من الجمهورية الديمقراطية في اليمن الجنوبي والصين والاتحاد السوفيتي. كما تحول أسلوب عملها من وضع الكمان إلى استخدام المدفعية في تحقيق أهدافها. ففي العام 1968 سيطرت على الساحل الغربي لظفار، وعلى بلدة رخيوت الساحلية في 1969. وفي العام 1970 سيطرت على الجبال والجزء الشرقي من صلالة، ونجحت الجبهة في عزل صلالة التي أصبحت هدفاً لضربات متكررة بمدافع الهاون⁽⁷¹⁾.

نتج عن هذا النجاح للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ظهور مجموعات مماثلة لها في شمال عمان. وكان من أبرزها الجبهة الوطنية لتحرير عمان والخليج العربي⁽⁷²⁾ التي شنت هجوماً بمدافع الهاون على بلديتي نزوى⁽⁷³⁾ وأزكي⁽⁷⁴⁾ في 21 حزيران 1970. وعلى الرغم من

فشل الهجوم، وقتل بعض المشاركين فيه، واعتقال الجزء الآخر، فإنه أدى إلى الكشف عن بعض الخلايا السرية التابعة له، والأسلحة المهربة، وأماكن إخفائها ثم على منشورات تدعو الناس إلى الثورة ضد السلطان وضرورة التغيير في مسقط⁽⁷⁵⁾.

أما على المستوى البريطاني فإن الحكومة العمالية التي أعلنت عن رغبتها في الانسحاب من الخليج العربي في نهاية عام 1971 قد هُزمت من قبل حكومة المحافظين في انتخابات 18 تموز 1970. ولقد خشيت وزارتا الدفاع والخارجية في هذه الحكومة من أن عدم الاستقرار في عُمان قد يؤدي إلى الإضرار بعملية الانسحاب الناعم من الخليج العربي في السنوات القادمة. كما رأتا أن التغيير المسيطر عليه سيكون مقبولاً وأكثر ضماناً من التغيير الذي قد يأتي عبر ثورة تلقائية للعمانيين بقيادة الجبهة الشعبية. واعتماداً على ذلك طلبت من موظفيها في عُمان عدم الوقوف في طريق أي محاولة لتغيير الحكومة في عُمان⁽⁷⁶⁾.

وعلى هذا الأساس تولى عملية التخطيط للانقلاب على السلطان وزير دفاعه الجديد أولدمان (Hugh Oldman)، وهو الذي كان مقتنعاً بأن تغيير السلطان أصبح ضرورة، واشترك معه تيم لاندين (Tim Landon) الضابط في الاستخبارات في قوات السلطان المسلحة، وزميل سابق لقابوس في ساند هيرست، كما شارك أحد موظفي شركة نفط عُمان الذي كان يزور صلالة باستمرار، والتقى بقابوس أكثر من مرة لتأمين الاتصال مع المؤيدين في مدينة مسقط. أما في صلالة فقد قاد عملية التخطيط السيد قابوس، وبريق بن حمود الغفاري ابن والي ظفار حامد بن حمود اليوسعيد سكرتير السلطان سعيد الشخصي، إضافة إلى تيم لاندين وغيرهم. وإلى جانب ذلك أمنت الحكومة البريطانية تعاون السيد طارق بن تيمور وموافقته على تولي قابوس من خلال المسؤول المباشر في جهاز مخابرات السلطنة، وذلك في اجتماع عقد في شهر أيار في مدينة دبي⁽⁷⁷⁾.

شارك السيد قابوس في 23 تموز اعتماداً على التنسيق والتخطيط المسبق في عملية الانقلاب على والده السلطان. فقد شن أتباعه هجوماً على قصر السلطان، وتمكنوا من جرحه والقبض عليه. ثم قامت الحكومة البريطانية بنقله إلى البحرين للعلاج بعد توقيعه وثيقة التنازل عن العرش لابنه قابوس، ومن البحرين نقل إلى المملكة المتحدة التي أقام فيها إلى أن توفي في 19 تشرين الأول 1972⁽⁷⁸⁾.

الخاتمة:

- بدأت فكرة الإعداد والتخطيط لاستبدال السلطان سعيد بن تيمور بعد تحمل الحكومة البريطانية معظم المسؤوليات والجهود في التصدي لثورة الإمامة في عُمان. ثم ازدادت مع احتمالات تعرضه للاغتيال، إلى أن حاول الظفاريون اغتياله عام 1966، ثم تضاعفت مخاوف الحكومة البريطانية مع احتمالية وفاة السلطان المفاجئة؛ لأنها سوف تترك السلطنة أمام خيارات لا تصب في مصلحتها.
- إن الانقلاب الحقيقي في موقف الحكومة البريطانية، الذي دفعها للبحث عن بديل للسلطان يعود إلى خشيتها على مصالحها التي أكدت وجوب استمرارها بعد إعلانها الانسحاب من عُمان والخليج العربي في أواخر عام 1970. ومن هنا كان لديها اعتقاد بأن السلطان سعيد لن يكون ذلك السلطان الذي يمكنه الحفاظ على تلك المصالح، لأسباب كثيرة منها التهديدات لحكمه من الداخل والخارج على حد سواء، ولعزله نفسه عن أبناء شعبه، وعجزه في إحداث أي تغيير يمكن أن يساعده في تجاوز تلك العقبات أو الحفاظ على عرشه.
- أرادت الحكومة البريطانية أن يكون قرار استبدال السلطان قراراً خاصاً بها، ولم تكن لتسمح لأي جهة داخلية أو خارجية أن تتدخل في هذه العملية. وعلى هذا الأساس بحثت عن شخصية مناسبة لرعاية مصالحها المستقبلية. وقد كان من بين الخيارات السيد شهاب، والسيد طارق، وأحمد بن إبراهيم، ولكن رأياً استقر في نهاية الأمر على السيد قابوس لعودته إلى البلاد بعد أن أنهى دراسته في بريطانيا، ومعاصرته الأحداث الأخيرة في السلطنة، ولثقة البريطانيين به، وتقبله لأفكارهم ومخططاتهم.
- إن الذي عجل بقرار الحكومة لاستبدال السلطان هو تجاوز الثورة منطقة ظفار، وانتقالها إلى شمال عُمان، واقترابها من مسقط، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى نهاية الحكومة، ونهاية حكم الأسرة، ونهاية المصالح البريطانية.
- استنتجت الحكومة البريطانية كل أبناء الشعب العماني من المشاركة السياسية المستقبلية في البلاد، وشمل هذا الاستثناء قيادات الإمامة، وزعماء العشائر والقبائل، وحتى الظفاريين، ويعود السبب في ذلك إلى أنها لم تكن تفكر إلا بمصالحها أولاً وأخيراً.

The Replacement of Sultan Sa'id bin Taymur by Britain (1959-1970): A Study in British Documents

Thabet Ghazi Al Omari, *Department of History, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This paper is an attempt to shed light on the replacement issue of Sultan Sa'id bin Taymur (1932-1970) which lasted between 1959 and 1970, especially the deliberations among British officials that led the British Government to abandon him from power on July 23, 1970.

During the reign of Sultan Sa'id bin Taymur, Oman was underdeveloped in many aspects. He even refused to effect any change so his country developed, and he didn't meet the demands of his own people along with Omani revolutions against him. Hence his throne was threatened and the situation in his country was not stable.

The British government wanted to make sure that their interests are maintained and protected in the region, especially after it had a decision to withdraw from the Arab Gulf countries in 1971. Thus, the British Government only wanted to leave behind a powerful ruler who would be willing to develop his state and keep it stable. Of course, since Sa'id was not up to such an ambition, the British brought Qaboos, his son, to power to fulfill this goal.

Keywords: Sa'id bin Taymur, Qaboos, British Government, Oman, Replacement of the Sultan.

الهوامش

(1) تولى السلطان سعيد بن تيمور الحكم في السلطنة بعد أن تنازل له والده عن السلطة في 17 تشرين الثاني 1931. وتولى العرش برعاية الحكومة البريطانية واعترافها في 10 شباط 1932. وكان عمره 20 سنة. تلقى السلطان سعيد تعليمه في مدرسة الأمراء في مدينة مايو (Mayo) في مقاطعة أجمير (Ajmere) في الهند، كما قضى فترة تدريب في العراق تحت رعاية برتان توماس (Bertin Thomas) عضو مجلس وزراء مسقط. وقد استمرت مدة حكمه من عام 1932 حتى عام 1970.

- وتميزت بأحداث مهمة كان أبرزها الحرب التي شنها ضد الإمام وأتباعه في عمان الداخلية، واستمرت من عام 1955 حتى عام 1959. انظر: غباش، حسين عبيد غانم، عُمان - الديمقراطية الإسلامية - تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1970-1500)، ترجمة أنطوان حمصي، دار الجديد، بيروت، 1997، ص306، 307.
- (2) هو القاضي غالب بن علي الهنائي، كان نائبا للإمام السابق محمد بن عبد الله الخليفي، واختير إماما لعمان وعمره 45 عاما في عام 1954. كان من أبرز الأحداث في عهده رفضه لدخول الأجانب والشركات البريطانية النفطية إلى عُمان الداخلية، مما أدى إلى نزاع مع السلطان سعيد بن تيمور. قدمت الحكومة البريطانية الدعم للسلطان ضد الإمام غالب مما أدى إلى إنهاء نفوذه ومغادرته عمان إلى المملكة العربية السعودية في عام 1959. انظر: موسوعة عمان - الوثائق السرية، ج 3، إعداد وترجمة محمد بن عبد الله بن محمد الحارثي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 341 وما بعد، وسيشار إلى الموسوعة لاحقا بـ (م.ع)، وغباش، المرجع السابق، ص314، 315.
- (3) الرئيس، نجيب رياض، صراع الواحات والنفط - هموم الخليج العربي بين 1968-1971، دار رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2004، ص247، 248.
- (4) غباش، المرجع السابق، ص239.
- (5) بدأت عمليات التنقيب عن النفط في عمان في عام 1925، وكان أول اكتشاف لكميات تجارية في عام 1962، وبدأ تصدير أول كمية منه في عام 1967. انظر: Allen, Calvin H., Oman-The Modernization of the Sultanate, Westview press, Colorado, 1986, p.72, Townsend, John, Oman the Making of Modern Sate, Croom Helm, London, 1977, p136,137.
- (6) العمري، ثابت، "طارق بن تيمور ومحاولته عزل السلطان سعيد بن تيمور 1962-1970"، مجلة جامعة الخليل للبحوث - العلوم الإنسانية، المجلد السابع، العدد الأول، تموز 2012، ص60.
- (7) قاسم، جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، 5ج، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ج4، ص379، 380؛ عُمان في المحافل الدولية: النص الكامل لتقرير اللجنة الخاصة بقضية عُمان التابعة لهيئة الأمم المتحدة، دار اليقظة العربية، دمشق، 1969، ص167.
- (8) F.O.371/140073، م.ع، ج4، وثيقة (1087) تقرير من المقيم السياسي في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية، 1959/7/30، ص711-713.
- (9) F.O.371 /140075، م.ع، ج4، وثيقة (1090) تقرير أعدته مجموعة العمل العمانية - وزارة الخارجية البريطانية، 1959/7/31، ص732، 733.
- (10) F.O.371/148904، م.ع، ج4، وثيقة (1098) مسودة مذكرة لمجلس الوزراء البريطاني حول السياسة في مسقط وُعمان، د.ت، ص804.
- (11) تولى السيد وليام مونتيث منصب الوكيل السياسي في مسقط في شهر تشرين الأول 1958 وحتى شهر أيار 1960، وكان يقيم في مبنى الوكالة السياسية في مسقط، ويعمل تحت إشراف المقيم

Peterson, J.E. Oman in the Twentieth Century, انظر: البحرين، انظر: Peterson, J.E. Oman in the Twentieth Century, Croom Helm, London, 1978,p.227.

(12) هو أحمد بن إبراهيم البوسعيدي الذي عمل وزيراً للداخلية طوال فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور 1970-1932، وهو أحد أفراد الأسرة الحاكمة، إلا أنه ليس أحد أفرادها المنحدرين من سلالة السلطان تركي بن سعيد. وكان الشخصية الوحيدة من بين أفراد الأسرة الذين تولوا منصب الوزارة في عهد السلطان سعيد، الذي كان يعتمد عليه بشكل كبير في إدارة شؤون السلطنة، وخاصة أثناء غيابة في مدينة صلالة، وكان أيضاً من بين المرشحين من قبل الحكومة البريطانية لخلافة السلطان. انظر: م.ع، ج6، ص 212، 539، 790.

(13) ولد السيد قابوس في بلدة صلالة في عام 1940، وفي بداية حياته تعلم تعليماً خاصاً ثم أرسله السلطان إلى بريطانيا لإتمام دراسته، حيث التحق بالأكاديمية العسكرية البريطانية في ساند هيرست (Sand hurts) التي تخرج فيها في العام 1962. وبعدها التحق باللواء العسكري البريطاني في ألمانيا. وفي عام 1963 قام بجولة زار فيها بعض دول العالم ليعود بعدها إلى صلالة. وفي صلالة وبناء على طلب والده تعلم الشريعة الإسلامية، وأقام في منزل خاص به، وفرض عليه نوعاً من الإقامة الجبرية بحيث منعه من الخروج من صلالة أو الالتقاء والحديث إلا مع من يسمح أو يثق بهم. وقد ظل حتى توليه منصب السلطان في تموز 1970 دون أي منصب أو عمل في إدارة شؤون الدولة. انظر: Allen, Op.Cit., p.72, Townsend ,Op. Cit., 1977, p.73.

(14) Rabi, Uzi, The Emergence of the States in a Tribal Society, Sussex Academic press, Great Britain, 2006, p. 137..

(15) السيد طارق بن تيمور هو الأخ الأصغر للسلطان من أبيه، ولد في إسطنبول في عام 1922، وعاش فيها حتى أصبح عمره 12 سنة، وبعدها انتقل مع عمه إلى مدينة فرانكفورت في ألمانيا. وفي العام 1937 عاد إلى مسقط، وبعد أن خدم لمدة في جيش مسقط التحق بدورة تدريبية في كلية تدريب الشرطة في الهند، وبعد عودته في عام 1943 عمل رئيساً لبلدية مسقط ومطرح حتى عام 1957. ولما اندلعت ثورة الإمام ضد السلطان شارك في قمعها. وبعد نهاية الثورة أوكل السلطان إليه منصب المفتش العام للولاة تحت إمرة وزير الداخلية أحمد بن إبراهيم وإشرافه، وعلى الرغم من تحقيقه بعض الإنجازات كإقامة علاقات حسنة مع القبائل فإن منصبه ظل شرفياً حيث كان يقضي معظم أوقاته في التخيم والصيد، والقيام ببعض الزيارات والظهور في المناسبات الاجتماعية المتنوعة، وقد أثارت تلك العلاقات غيرة السلطان وخشيته منه، ودفعته إلى تجريده من كل المناصب، مما دفعه إلى مغادرة السلطنة في عام 1962. انظر: Peterson, Op. Cit., P.63,64.

(16) Rabi, Op.Cit.,P.P 137.138.

(17) F.O. 371/162877، م.ع، ج5، وثيقة (1182) رسالة من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1962/5/10، ص 286، 287.

- (18) F.O. 371 /174556، م. ع، ج5، وثيقة (1276) تقرير أعده المقيم السياسي في البحرين حول الموقف السياسي في منطقة الخليج العربي وما حولها، 1964/4/27، ص566، 567.
- (19) بدأت حركة المعارضة في ظفار على شكل انتفاضات دينية وقبلية ضد السلطان سعيد بن تيمور، وقد مثلها مجموعة من التنظيمات المحلية المؤيدة لاستقلال ظفار، مثل جمعية الاتحاد الظفاري، وتنظيم الجنود الظفاريين، وتنظيم حركة القوميين العرب. وفي عام 1965 توحدت حركة المعارضة بتشكيل جبهة تحرير ظفار، وبعد ذلك عقدت المعارضة في أيلول 1968 مؤتمراً في منطقة حميرين وسط ظفار، وتم تغيير اسم الجبهة إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل. انظر: شهداد، إبراهيم محمد، الصراع الداخلي في عُمان 1913-1975، دار الأوزاعي، بيروت، ص262 وما بعد.
- (20) F.O.1016/775، م.ع، ج6، وثيقة (1385) رسالة من القنصل البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1966/4/2، ص108.
- (21) المصدر نفسه، ص 107.
- (22) منطقة الباطنة: يمتد سهل الباطنة من حدود السلطنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة لمسافة تصل إلى حوالي 270 كم إلى الجنوب الشرقي حتى حدود مدينة مسقط. كما تقع بين الساحل وبين الحجر الغربي، حيث يتراوح عرضها بين 10-30 كم من الأراضي الخصبة والبساتين المزروعة. ومن أهم بلدات المنطقة: بركاء، والمصنعة، والسويق، وصحار. انظر: عزي، خالد يحيى، الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عُمان، دار القومية للكتاب العربي، بغداد، 1986، ص 160.
- (23) منطقة الظاهرة: عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن المنطقة الداخلية من ناحية الشرق، ويحدها من الشمال جبال الكور، أما من الجنوب فيفصلها عن عُمان الداخلية وادي العين، ومن أهم مدنها ضنك، وعبري، وينقل. انظر: عزي، المرجع السابق، ص 161.
- (24) F.O.1016/775، م. ع. ج6، وثيقة (1384) مذكرة أعدها القنصل العام البريطاني في مسقط حول الإجراءات التي يجب اتخاذها في حال اغتيال السلطان، 1966/2/23، ص106.
- (25) (F.O.1016/ 775)، م. ع، ج6، وثيقة (1385) رسالة من القنصل العام البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1966/4/2، ص107.
- (26) المصدر نفسه، ص107.
- (27) المصدر نفسه، ص 108.
- (28) المصدر نفسه، ص 109.
- (29) المصدر نفسه، ص 109.
- (30) المصدر نفسه، ص 110.
- (31) المصدر نفسه، ص 110.

- (32) المصدر نفسه، ص 111.
- (33) F.O.1016/775، م. ع، ج6، وثيقة (1386)، رسالة من المقيم السياسي في البحرين إلى القنصل العام في مسقط 1966/4/18، ص112،113.
- (34) المصدر نفسه، ص 113، 114.
- (35) المصدر نفسه، ص 114،115.
- (36) F.O.1016/775، م. ع، ج6، وثيقة (1388)، برقية من المقيم السياسي في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية، 1966/4/26، ص119.
- (37) قوة ظفار: هي جزء من قوات السلطان المسلحة في ظفار، وتتكون برمتها من العرب من أبناء السلطنة ومن الظفاريين بشكل خاص، ومعظم ضباطها من الباكستانيين، وهي ليست جزءاً من قوات السلطان المسلحة التي تشرف عليها الحكومة البريطانية وتقيم في مسقط. انظر: F.O.1016/775، م.ع، ج6، وثيقة (1387) من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1966/4/28، ص 116.
- (38) F.O.1016/775، م.ع. ج6، وثيقة (1389)، برقية من المقيم السياسي في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية، 1966/4/27، ص 121،122. وF.O.371/185346، وثيقة (1394) رسالة من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1966/5/12، ص 139-141.
- (39) F.O.1016/775، م. ع، ج6، وثيقة (1387) رسالة من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1966/4/28، ص 117.
- (40) F.O.371/185364، م. ع، ج6، وثيقة (1392) رسالة من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1966/5/11، ص 130،131.
- (41) المصدر نفسه، ص 131،132.
- (42) F.O.371/185364، م. ع، ج6، وثيقة (1393) رسالة من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1966/5/11، ص 133، 134.
- (43) F.O.371/185364، م. ع، ج6، وثيقة (1405) تقرير من دار الاعتماد البريطاني في البحرين إلى سكرتير لجنة الاستخبارات المحلية في الخليج العربي، 1966/11/21، ص 190،191.
- (44) المصدر نفسه، ص 192.
- (45) F.C.O.8/568، م. ع، ج6، وثيقة (1412) رسالة من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1967/2/4، ص220.
- (46) F.C.O.8/568، م. ع، ج6، وثيقة (1424) بيان من طارق بن تيمور إلى جميع المشايخ والعلماء والأعيان والموظفين والجنود والموظفين العُمانيين، 1967/9/15، ص 265. وللإطلاع على

- الدستور وأبوابه الستة انظر: المصدر نفسه، وF.C.O.8/568، وثيقة (1425)، 1967/9/15، ص 273-268.
- (47) المصدر نفسه، ص 266، 267.
- (48) 371F.O./185364، م. ع. ج6، وثيقة (1405) تقرير من دار الاعتماد البريطاني في البحرين إلى سكرتير لجنة الاستخبارات المحلية في الخليج العربي 1966/9/21 ص164.
- (49) F.C.O 8/568، م. ع. ج6، وثيقة (1408) رسالة من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين 1967/1/4، ص202.
- (50) F.C.O. 8/570، م. ع. ج6، وثيقة (1419) تقرير المقيم السياسي في البحرين حول زيارته إلى السلطنة في شهر أيار 1967، 1967/5/17، ص252.
- (51) F.C.O. 8/574، م. ع. ج6، وثيقة (1438) تقرير من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1968/1/25، ص308.
- (52) المصدر نفسه، ص 310.
- (53) المصدر نفسه، ص 312.
- (54) المصدر نفسه، ص 314.
- (55) F.C.O.8/574، م. ع. ج6، وثيقة (1440)، رسالة من المقيم السياسي في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية، 1968/2/14، ص 317، 318.
- (56) F.C.O.8/1659، م. ع. ج6، وثيقة (1459) رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي في البحرين، 1968/3/7، ص 362، 363.
- (57) F.C.O.8/572، م. ع. ج6، وثيقة (1481) رسالة من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين 1968/9/15، ص 428.
- (58) المصدر نفسه، ص 429.
- (59) F.O.1016/800، م. ع. ج6، وثيقة (1482) مذكرة أعدها نائب المقيم السياسي في البحرين حول تداعيات وفاة السلطان المفاجئة، 1968/9/28، ص 431، 432.
- (60) المصدر نفسه، ص 432، 433.
- (61) المصدر نفسه، ص 432، 433.
- (62) F.O.1016/800، م. ع. ج6، وثيقة (1488)، رسالة من المقيم السياسي في البحرين إلى القنصل العام في مسقط، 1968/12/27، ص 456-459.
- (63) F.O.1016/800، م. ع. ج6، وثيقة (1497) رسالة من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1969/1/14، ص 536، 537.

- (64) F.O.1016/800، م. ع، ج6، وثيقة (1499) رسالة من القنصل العام في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1969/6/30، ص 539، 540.
- (65) المصدر نفسه، ص 540.
- (66) F.O.1016/790، م. ع، ج6، وثيقة (1512) رسالة القنصل العام إلى المقيم السياسي في البحرين، 1969/6/30، ص 577، 576.
- (67) المصدر نفسه، ص 577، 578.
- (68) F.O. 1061/790، م. ع، ج6، وثيقة (1511)، رسالة المقيم السياسي في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية، 1969/7/7، ص573.
- (69) F.C.O. 8/798، م. ع، ج6، وثيقة (1525) مذكر أعدتها وزارة الخارجية البريطانية حول سلطنة مسقط وعمان، د.ت، ص 618-625.
- (70) المصدر نفسه، ص626.
- (71) Peterson,Op.Cit.,p.189 and Calvin,Op.Cit.,p.71.
- (72) هي تنظيم ثوري جديد ظهر في شمال عُمان في حزيران 1970، واتخذ من الجبل الأخضر، ومدينة صور، والمنطقة الشرقية مركزاً له. وقد شكل هذا التنظيم تهديداً للمناطق القريبة من منشآت النفط. وكان من الدول الداعمة له كل من العراق والصين، انظر: شهداد، المرجع السابق، ص275.
- (73) نزوى: مدينة تتبع محافظة المنطقة الداخلية، وتقع في قلبها، وتبعد عن مسقط حوالي 180 كم، انظر: العنسي، سعود بن سالم، العادات العمانية، دار جريدة عمان للصحافة والنشر، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1991 ص67.
- (74) أزكي: مدينة تتبع محافظة الداخلية، وهي مدينة تاريخية عريقة تشتهر بالزراعة وتعرف باسم (جرنان)، انظر: العنسي، المرجع السابق، ص68.
- (75) Peterson,Op.Cit.,p.189 and Townsend,Op.Cit.,p.74 و: م.ع.ج6، وثيقة (1529) رسالة من القنصل البريطاني في مسقط إلى المقيم السياسي في البحرين، 1970/6/17 (F.C.O. 8/1422)، ص 645-647.
- (76) Townsend, Op.Cit.,p.74.
- (77) Calvin, Op.Cit.,p.72,Peterson, Op.Cit.,p202 and Rabi,op.cit.,p.p213,214
- (78) Rabi,Op.Cit., p.p 213,214 and Peterson, Op.Cit.,p.203.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

عُمان في المحافل الدولية: النص الكامل لتقرير اللجنة الخاصة بقضية عُمان التابعة لهيئة الأمم المتحدة، دار اليقظة العربية، دمشق، 1969.

موسوعة عُمان- الوثائق السريّة، 6ج، إعداد وترجمة محمد بن عبد الله بن محمد الحارثي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

المراجع العربية والمعرّبة:

الريس، نجيب رياض. (2004). صراع الواحات والنفط - هموم الخليج العربي بين 1968-1971، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

شهداد، إبراهيم محمد. (د.ت). الصراع الداخلي في عمان 1913-1975، دار الأوزاعي، بيروت،

عزي، خالد يحيى. (1986). الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عُمان، دار القومية للكتاب العربي، بغداد.

العمرى، ثابت. (2012). "طارق بن تيمور ومحاولته عزل السلطان سعيد بن تيمور 1962-1970"، مجلة جامعة الخليل للبحوث - العلوم الإنسانية، المجلد السابع، العدد الأول، تموز.

العنسي، سعود بن سالم. (1991). العادات العُمانية، دار جريدة عمان للصحافة والنشر، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.

غباش، حسين عبيد غانم. (1997). عمان - الديمقراطية الإسلامية - تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970)، ترجمة أنطوان حمصي، دار الجديد، بيروت.

قاسم، جمال زكريا. (1997). تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، 5ج، دار الفكر العربي، القاهرة.

المراجع الأجنبية:

Allen, Calvin H. (1986). *Oman-The Modernization of the Sultanate*, Westview press, Colorado.

Peterson, J.E. (1978). *Oman in the Twentieth Century*, Croom Helm, London.

Rabi, Uzi. (2006). *The Emergence of the States in a Tribal Society*, Sussex Academic press, Great Britain.

Townsend, John. (1977). *Oman the Making of Modern Sate*, Croom Helm, London.